مِنَ الأسرار التعبيرية في تعدية الأفعال القرآنية

أ.م.د. هَادِي أحمَد فرحَان(*)

مُلخّص البحث

خصصت هذا البحث لبيان التعدية في الأفعال التي تؤديها حروف خاصة اصطلح النحاة على تسميتها بحروف الجر، فتلك تعدية يؤتى بها لتأسيس معنى جديد يضاف إلى المعنى العام للجملة، ولم أجعل البحث متشعباً، وإنما خصصته ببعض الأفعال القرآنية التي تنوعت صِلاتها من حروف الجر؛ آملاً أن أتلمس الفروق الدلالية التي دعت إلى هذا التنوع.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون على مبحثين:

المبحث الأول: التعدية وحروف الجر.

والمبحث الثاني: الأفعال القرآنية وصلاتها الحرفيّة.

خصصت الأول منهما لبيان معنى التعدية في الأفعال، والوظائف الدلالية والنحوية لحروف الجر، وخصصت الثاني لأمثلة قرآنية مختارة تعدّت بحروف جر متنوعة، وقد حاولت فيما سطَّرت أن أتبيَّن الأسرار التعبيرية الكامنة وراء هذا التنوع.

الكلمات المفتاحية: القرآن، النحو، التعلق، المعنى، التعبير.

(*) قسم اللغة العربية - كلية التربية - الجامعة العراقية.

المقدمة

الحمد لله الذي شَرَّف لغتنا بنزول القرآن، وخَصَّها بلطافة التعبير وحمل أسرار البيان، فنسج بحروفها آيات الهدى والإيمان.

لله درّها من لغة رقّ سمعها في الآذان، ودقّ معناها على الأذهان، طال عمرها وتعاظم قَدْرُها على تقادُم الزمان.

والصلاة والسلام على نبيّنا محمّد الأمين الناطق بالحق المبين رحمة ربّنا للعالمين، وعلى آله وأصحابه والتابعين، ومن سار على نهجهم إلى يوم الدين.

دقائق ألفاظ القرآن ونظمه - وإن كثُر على مرّ الأيام طِلابُها - لا تنقضي، فهي منشورة، مستورة عمّن غفل عنها، أمَّا مَنْ ورد حياضها فله نصيبه منها، كُلٌّ على قدر اجتهاده، فلا ينال بعض أسرارها إلا مَنْ أعطاها ثمنها من الفكر والتأمل.

وقد حاولت في هذه السطور أن أجمع بعض ما تناثر من لطائف الاستعمال القرآني لبعض حروف الجر مما كتبه الأئمة الأعلام.

وقبل الدخول في تفاصيل هذا البحث لا بدّ من كلمة موجزة أرسم بها حدوده، وأبيِّن بها معالمه؛ لتعصم ذهن قارئه عن استفسارات قد يبعثها عنوان بحثنا، فأقول:

ليس غرضي في هذا البحث استقصاء موضوع التعدي واللزوم في الأفعال القرآنية، وما يترتب على ذلك من فروق دلالية، فهذا ميدان رحب واسع، وإنّما غرضي فيه نوع آخر من التعدي يشترك فيه لازم الأفعال ومتعديها ذلك الذي تؤديه حروف خاصة اصطلح النحاة على تسميتها بحروف الجر، فتلك تعدية يؤتى بها لتأسيس معنى جديد يضاف إلى المعنى العام للجملة. ولم أجعل البحث متشعباً، وإنما خصصته ببعض الأفعال القرآنية التي تنوعت صِلاتها من حروف الجر، آملاً أن أتلمس الفروق الدلالية التي دعت إلى هذا التنوع.

وإن مقصودي بالأفعال القرآنية أن أمثلتي التي سيبنى عليها البحث هي أمثلة قرآنية؛ لأن التعبير القرآني تعبير فنيٌّ مقصود، كل لفظة بل كل حرف فيه وُضِعَ وضعاً فنياً مقصوداً.

موضوع البحث:

تضمن هذا البحث مقدمة تعريفية بتعلق الأفعال ودلالتها النحوية والمعنوية، ثم بينت تلك الدلالة بأمثلة تطبيقية من القرآن الكريم، إذ انتقيت بعض الأفعال التي تنوعت صِلاتُها الحرفية، ثم بينت التنوع المعنوي واللطائف التعبيرية الذي جلبه هذا التنوع في الصلات الحرفية.

الدراسات السابقة:

إن أسرار التعبير القرآني مبثوثة متناثرة في مؤلفات الأقدمين من المفسرين واللغويين الذين كتبوا في الدراسات القرآنية، ولكني لم أجد، حسب ما بذلت من جهد، في مؤلفات الأقدمين كتاباً مستقلاً أفرد لهذا الموضوع، كما أن المحدثين تناولوا شذرات منه في مؤلفات التعبير القرآني والتفسير البياني للقرآن الكريم، فليس من مؤلَّف مستقل يحمل مثل هذا العنوان إلا ما سطره الدكتور يوسف الأنصاري في بحثه «من أسرار تعدية الفعل في القرآن الكريم»[1]، وقد تناول فيه خمسة أفعال هي: (دخل، وخرج، وجاء، وأتى، وذهب)، وقد جاء بحثي متمماً لما بدأه الأنصاري باختيار أفعال أخرى، لتعتضد الدراستان في التدليل العملي على بلاغة القرآن الكريم، ودقته في التعبير.

مشكلة البحث:

وجدت في العربية بعض الأفعال التي تنوعت صلاتها الحرفية، وقد بدا ذلك واضحاً في كثير من التعابير القرآنية، وقد انقسم النحاة في هذه الظاهرة: بين قائل بالظاهر، فذاهب إلى القول بالتعاقب بين حروف المعاني، وبين مدقق في تلك الأساليب، متلمس للطائفها التعبيرية، وقد توجهت في هذا البحث إلى بيان اللطائف التعبيرية في تلك الصِّلات الحرفية؛ لأنه أليق بمذاهب الحكماء والفصحاء.

---

(١) لم أفد من البحث في دراستي النظرية ولا التطبيقية؛ لأني لم أعلم به إلا بعد أن أشار به علي أحد المحكمين لبحثي، ثم اقتنيت نسخة منه، وقد تقارب البحثان في العنوان والمنهج العام، ولكنهما تغايرا في كل التفاصيل، فقد قدَّر الله أن أختار أفعالاً غير التي اختارها الدكتور الأنصاري.

حدود البحث:

آيات قرآنية تنوعت صِلاتها الحرفية، فتنوعت بذلك دلالتها، مع مقدمة لبيان معنى التعلق النحوي.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

١. بيان معنى التعلق النحوي، وأثره في المعنى.

٢. بيان الأسرار التعبيرية في الصلات الحرفية لبعض الأفعال القرآنية.

٣. إرشاد الباحثين إلى لطائف التعبير القرآني، وأنه تعبير فني مقصود، كل لفظة في موضعها لها دلالتها التي لا تغني مثيلاتها عنها في تلك المواضع.

منهج البحث:

يعتمد البحث على منهج الاستقراء الجزئي الذي يتتبع بعض الأفعال في الآيات القرآنية، ثم اختيار الآيات التي تنوعت في أفعالها الصِّلات الحرفية، ثم الاجتهاد في ذكر لطائف التعبير بالاعتماد على ما قاله أئمة التفسير والعربية.

خطة البحث:

واقتضت طبيعة البحث بعد هذه المقدمة أن يكون على مبحثين:

المبحث الأول: التعدية وحروف الجر.

المبحث الثاني: الأفعال القرآنية وصلاتها الحرفيّة.

خصصت الأول منهما لبيان معنى التعدية في الأفعال، والوظائف الدلالية والنحوية لحروف الجر، وخصصت الثاني لأمثلة قرآنية مختارة تعدّت بحروف جر متنوعة، وقد حاولت فيما سَطَّرْتُ أن أتبيّن الأسرار التعبيرية الكامنة وراء هذا التنوع.

ثم ختمت البحث بأهم النتائج، ثم فهرس مفصل لمراجع البحث.

أسأله تعالى أن يوفقني في قصدي، وأن ينفع بما كتبته، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول

التّعدية وحروف الجر

التعدي واللزوم في الأفعال:

الأفعال: أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء[1]، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع[2]، أي أنها ألفاظ تضمنت الحدث من دلالة حروفها، والزمن من بناء وترتيب هذه الحروف.

وهذه الأفعال على اختلاف أزمنتها، الماضي والحاضر والمستقبل، قد تُسنَد إلى اسم واحد يتم به المعنى، ويحسن السكوت عليه، فيقوم به المعنى، فيقنع به المخاطب، كما في قولنا: قعد زيدٌ، فيسمى الفعل لازماً، وقد تتجاوز هذه الأحداث الاسم الأول إلى اسم أو أكثر حسب دلالتها حتى يتم المعنى الأصلي لها، كما في قولنا: قرأ زيد الكتاب، فحدث القراءة يحتاج إلى قارئ ومقروء، فتسمى مثل هذه الأفعال أفعالاً متعدية، وهي على أنواع حسب عدد المفاعيل التي تتعدى إليها[3].

فالفعل اللازم في اصطلاح النحاة: هو الذي ليس له مفعول به أصلاً، أو له مفعول به لا ينصبه بنفسه، وإنما يتعدى إليه بواسطة[4].

فمن الأول ما دلّ على حدوث ذاتٍ، نحو: نَبَتَ الزّرْعُ، أو صفةٍ حسيّةٍ نحو: طال الليل، أو على سجيّةٍ نحو: شَجُع زيدٌ، أو غير ذلك.

ومن الثاني ما تعدَّى إلى مفعوله بحرف جرّ، نحو: غضبتُ من زيدٍ، أو تضمّن معنى فعلٍ متعدٍّ، نحو: أَرَحُبَكُم الدخولُ في طاعة الكرمانيّ، أي: وَسِعَكم، أو صِيغ على بنية متعدية،

---

(١) أصل المشتقات مسألة خلافية بين النحاة، وما ذكرته مذهب سيبويه، وهو يمثل مذهب البصريين، بينما ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (١٩٢).

(٢) ينظر: الكتاب (٢١/١).

(٣) وهي على ثلاثة أضرب: متعد إلى مفعول به، وإلى اثنين، وإلى ثلاثة. ينظر: شرح المفصل (٦٢/٧)، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب (١٤٧/٥).

(٤) ينظر: شرح الحدود النحوية (٣٢٤).

نحو: أفعل، كقوله تعالى: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا﴾ [الأحقاف: ٢٠]، وفعّل: كفرّحته، وفاعل: كجالسته، أو استفعل: كاستحسنته، أو غير ذلك(١).

والفعل المتعدي عندهم: هو الذي ينصب مفعولاً به بغير واسطة. وقولهم: (بغير واسطة) إما دائماً، كأفعال الحواس، نحو: سمعتُ كلامَ زيدٍ، أو تارة وتارة بها، نحو: شكرته وشكرت له، ونصحته ونصحت له(٢).

فيكاد مصطلح التعدي واللزوم ينحصر في اكتفاء الفعل بفاعله أو تعديه إلى مفعول به، «وحكم المتعدي والقاصر بالنسبة إلى غير المفعول به سواء»(٣).

قال ابن يعيش: «فكلّ ما أنبأ لفظه عن حلوله في حيّزٍ غير الفاعل فهو متعدٍّ، نحو: ضرب، وقتل، ألا ترى أنّ الضرب والقتل يقتضيان مضروباً ومقتولاً، وما لم ينبئ لفظه عن ذلك فهو لازم غير متعدٍّ نحو: قام، وذهب، ألا ترى أن القيام لا يتجاوز الفاعل، وكذلك الذهاب»(٤).

والأفعال اللازمة والمتعدية بأنواعها قد تحتاج إلى معانٍ مكمّلة للمعنى الأصلي تقوم بأسماء أخرى ليست من باب المفعول به، يريد المتكلم أن يخبر بها لتكميل الحدث الأصلي للجملة، كابتداء الحدث وانتهائه، وظرفيّته واستعلائه، وملكه واختصاصه، ولصوقه ومجاوزته، وغيرها من المعاني الطارئة. وهذه المعاني لا تصل إليها الأفعال بنوعيها لازمِها ومتعدِّيها إلا بنوع خاص من الحروف التي اصطلح النحاة على تسميتها بحروف الجر.

الدلالة اللغوية لحروف الجر:

مفردات اللغة بأقسامها، أسمائها وأفعالها وحروفها، لا بدّ من أن تحمل في طياتها معنى دلاليّاً خاصاً، وعلى هذا الأساس ميز النحاة بين أقسام الكلم، فقالوا في حدّها(٥):

(١) ينظر: شرح الحدود النحوية (٣٢٤)، وحروف الجر وأثرها في الدلالات (١٥٩).
(٢) ينظر: شرح الحدود النحوية (٣٢٦)، وحروف الجر وأثرها في الدلالات (١٤٧).
(٣) ينظر: شرح الحدود النحوية (٣٢٧).
(٤) ينظر: شرح المفصل (٦٢/٧).
(٥) ينظر: شرح الحدود النحوية (٢٦٢) وما بعدها، الحدود النحوية (٥٥)، وشرح حدود الأبّذي (٥٤ - ٥٥).

الاسم: كلّ كلمة دلت على معنى في نفسها غير مقرونة بزمن معين وضعاً.

والفعل: كلّ كلمة دلت على معنى في نفسها مقترنة بزمن معين وضعاً.

والحرف: كلّ كلمة دلّت على معنى في غيرها.

وحرف الجر نوع من أنواع حروف المعاني، وهذا الحد منطبق عليه، ومن أجل أن معناه - أي حرف الجر - في غيره احتاج إلى الاسم والفعل(١).

قال ابن السراج: «حروف الجرّ تصل ما قبلها بما بعدها، فتوصل الاسم بالاسم، والفعل بالاسم... فأمّا إيصالها الاسم بالاسم فقولك: الدار لعمرو، وأمّا وَصْلُها الفعل بالاسم فقولك: مررت بزيد، فالباء هي التي أوصلت المرور بزيد»(٢).

وبسبب هذا الاحتياج أيضاً أوجب النحاة لحروف الجر الأصلية وشبهها(٣) أن تتعلق بشيء، قال ابن هشام: «لا بدّ من تعلقهما(٤) بالفعل، أو ما يشبهه، أو ما أوّل بما يشبهه، أو ما يشير إلى معناه؛ فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجوداً قُدّرَ»(٥).

وقد تكاثرت عبارات النحويين وتقاربت في بيان الوظيفة العامة لحروف الجر، وخلاصتها: إيصال معاني الأفعال إلى الأسماء.

قال الزمخشري: «ومن أصناف الحرف حروف الإضافة سُمِّيَتْ بذلك؛ لأن وضعها على أن تفضي بمعاني الأفعال إلى الأسماء»(٦).

وقال ابن الحاجب: «حروف الجر ما وضع للإفضاء بفعل أو شبهه أو معناه إلى ما يليه»(٧).

---

(١) ينظر: شرح الرضي (٣/٦).

(٢) الأصول (٤٠٨/١)، الكتاب (٤٢٠/١ - ٤٢١).

(٣) احتراز عن الزائد وشبهه إذ لا تعلق له. ينظر: حروف الجر وأثرها في الدلالات (٩٩).

(٤) إشارة إلى الظرف والجار والمجرور.

(٥) مغني اللبيب (٤٣٣/٢). وقد سمى بعض النحويين حروف الجر مع مجروراتها ظروفاً غير حقيقية لكونها مشابهة للظرف من حيث وجوب تعلقه بالفعل أو معناه. ينظر: ترشيح العلل (١٩٧)، والإرشاد إلى علم الإعراب (١١٥).

(٦) شرح المفصل (٧/٨)، والإرشاد إلى علم الإعراب (١١٥).

(٧) شرح الرضي (٣/٦).

والمراد بإيصال معنى الفعل إلى الاسم ربطه به على الوجه الذي يقتضيه الحرف من ثبوته له، أو انتفائه عنه[١].

والعلاقة المعنوية بين الجار والمجرور وعامله هي التي اصطلح النحاة على تسميتها بالتعلق، كما عبّر ابن هشام عنها آنفاً.

وهذا التعلق هو سرّ العلاقة بين العامل وحرف الجرّ، فبين الجانبين تأثير متبادل، فحرف الجرّ يفيد العامل في إيضاح معناه وتكملته من خلال تقييده له؛ إذ إن حرف الجر يحدد مكانه أو سببه أو ابتداءه أو انتهاءه، والعامل يفيد حرف الجر في بيان دلالته أيضاً؛ إذ إنه يربطه بما يحمله من معنى للحدث[٢].

قال أبو نزار ملك النحاة: «الفعل قد يتعدى بعدة من حروف الجر على مقدار المعنى المراد من وقوع الفعل؛ لأن هذه المعاني كامنة في الفعل، وإنما يثيرها ويظهرها حروف الجر، وذلك أنك إذا قلت: خرجتُ فأردتَ أن تبيّنَ ابتداء خروجك قلت: خرجتُ من الدار، فإن أردت أنْ تبيّن أنّ خروجك مقارنٌ لاستعلائك قلتَ: خرجتُ على الدابة، فإن أردت المجاوزة للمكان قلتَ: خرجتُ عن الدار، وإن أردتَ الصحبة قلتَ: خرجتُ بسلاحي... فقد وضح بهذا أنه ليس يلزم في كل فعل ألّا يتعدى إلّا بحرف واحد»[٣].

الوظيفة النحوية لحروف الجر:

إنّ لحرف الجرّ مع مجروره إضافة لدلالته اللغوية دلالة وظيفية يؤديها في الجملة، وهي على أنواع:

أولاً: الخبر:

قال ابن مالك في خلاصته[٤]:

وأخْـبَرُوا بظـرف أو بحـرفِ جَـرّْ ناوِيـن معـنى كائـنٍ أو اسـتقرّْ

(١) ينظر: حاشية الصبان (٢/٧٦٨).
(٢) ينظر: أثر حروف الجر في الدلالات (٩٩ - ١٠٠).
(٣) الأشباه والنظائر في النحو (٣/٢٦٣).
(٤) ألفية ابن مالك (١١).

وأجمع النحاة على جواز كون الخبر شبه جملة من الجار والمجرور، ثم اختلفوا في التقدير بعد ذلك، فذهب قسم من النحاة إلى أنه لا تقدير في نحو: زيد في الدار؛ إذ هو قسم قائم برأسه، ولا يتعلق بشيء[١].

ورأى آخرون أنه متعلق بمحذوف واجب الحذف، هو عند أكثرهم فعل، نحو: استقر أو كان، فالمعنى: زيد كان في الدار أو استقر في الدار، وعند آخرين أن المحذوف هو اسم، نحو كائن أو مستقرّ.

واختلفوا في الأولى منهما: فالذي يقدر الفعل، يقول: هو الأصل في العمل، والذي يقدر الاسم يقول: هو الأصل في الخبر[٢].

ثانياً: المفعوليّة:

فمن الشائع في كتب النحو أن إدخال حرف الجر هو إحدى الوسائل التي يتعدى بها الفعل اللازم[٣]؛ إذ من الأفعال أفعال ضعفت عن تجاوز الفاعل إلى المفعول، فاحتاجت إلى أشياء تستعين بها على تناولها والوصول إليها، وذلك نحو عجبت، ومررت، وذهبت، فلو قلت: عجبت زيداً، ومررت جعفراً، وذهبت محمداً، لم يجز ذلك لضعف هذه الأفعال في العرف والعادة والاستعمال عن إفضائها إلى الأسماء؛ ولضعفها رُفِدَتْ بحروف الإضافة، فجُعلت موصلة لها إليها، فقالوا: عجبت من زيد، ومررت بجعفرٍ، وذهبت بمحمدٍ[٤].

واعلم أنّ الفعل إذا أوصله حرف الجرّ إلى الاسم الذي بعده، وجرّه الحرف، فإن الجار والمجرور جميعاً في موضع نصب بالفعل الذي قبلهما في عرف النحاة، وذلك قولك: مررت بزيد، فـ «زيد» مجرور بالباء، و«بزيد» جميعاً في موضع نصب[٥].

---

(١) ينظر: مغني اللبيب (٤٣٣/٢)، وشرح ابن عقيل (١٩٨/١).

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل (١٩٨/١)، ومعاني النحو (١٧٥/١).

(٣) ينظر: حروف الجر وأثرها في الدلالات (١٦٩).

(٤) ينظر: سر صناعة الإعراب (١٢٤/١).

(٥) ينظر: سر صناعة الإعراب (١٣٠/١). وقد أخذ ابن يعيش عبارات ابن جني المتقدمة دون إشارة. ينظر: شرح المفصل (٨/٨).

ويتسع الأمر في حرف الجر، فيدخل على بقية المفاعيل غير المفعول به، عندما تفقد الشروط الخاصة لنصبها، فيقوم مقامها في أداء وظيفتها(١).

ففي قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**عُذِّبَت امْرأةٌ في هِرَّة حَبَسَتْها، حتّى ماتَتْ جُوعاً فدَخَلتْ فيها النّارَ**»(٢)، معنى (في هرة)، أي: بسبب هرة، وكلمة (هرة) لا يمكن نصبها مؤدية وظيفة المفعول لأجله؛ التي هي بيان سبب وقوع الفعل؛ لأنها ليست مصدراً قلبياً، ومع هذا، يمكن أن تجعلها سبباً لوقع الحدث إذا جررتها بحرف الجر الأصلي (في) التي من معانيها بيان السبب(٣).

ثالثاً: الصفة والحال:

لشبه الجملة من الجارّ والمجرور حكم الجملة إذا وقعت بعد المعارف والنكرات(٤)، فهي صفة إذا وقعت بعد نكرة(٥)، كقوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٩](٦).

وحال إذا وقعت بعد معرفة، كقوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾ [القصص: ٧٩]، ففي أحد وجوه إعراب الجار والمجرور ﴿فِى زِينَتِهِۦ﴾ أنه حال من الفاعل المستتر في (خرج)، وهو ضمير مستتر، والضمائر من المعارف المعلومة(٧).

---

(١) ينظر: حروف الجر وأثرها في الدلالات (٩٠).
(٢) ينظر: الجامع الصحيح (١١٢/٣).
(٣) ينظر: حروف الجر وأثرها في الدلالات (٩٠).
(٤) ينظر: مغني اللبيب (٤٤٢/٢ - ٤٤٥).
(٥) قال ابن يعيش: «وقد يسميها الكوفيون حروف الصفات؛ لأنها تقع صفات لما قبلها من النكرات». ينظر: شرح المفصل (٧/٨).
(٦) ينظر: الدر المصون (١٦٩/١).
(٧) ينظر: المصدر السابق (٦٩٦/٨).

المبحث الثاني

الأفعال القرآنية وصلاتها الحرفيّة

لا يخفى على متأمل سعة هذا العنوان، وأنّ أضعاف أوراق هذا البحث لا تفي ببيانه على إطلاقه؛ لذا سأقتصر في هذا البحث على نماذج مختارة من أفعال قرآنية تنوعت صلاتها الحرفية؛ لأتلمس من خلال تراكيبها الفروق الدلالية بين تلك الصلات، والأسرار التعبيرية الكامنة وراءها.

وقبل الدخول في تفاصيل أمثلة هذا البحث لا بد لنا من الإجابة عن التساؤل الآتي:

هل ينوب بعض حروف الجر عن بعض؟

لن يكون جوابي عن هذا التساؤل مباشراً، بل أترك للقارئ أن يستنبطه معي بعد قراءته للأفكار الآتية:

الفكرة الأولى:

إن كتب حروف المعاني حافلة بالشواهد الفصيحة الدالة على تنوع معاني حرف الجرّ الواحد. ونظرة عاجلة إلى الجنى الداني، أو مغني اللبيب، أو الأزهيّة في حروف المعاني، وغيرها من كتب معاني الحروف تثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن تجاهُلَ هذه المعاني بالكليّة لا يمكن الركون إليه في حسم هذا التساؤل.

الفكرة الثانية:

لا شكّ أن التوسع في استعمال حرف الجرّ الواحد لمعانٍ كثيرة، يذهب بخصوصية الدلالة التي هي الأساس الذي بنيت عليه اللغات، فكما قيل: الاشتراك خلاف الأصل، والأصل في كل مفردات اللغة - ومنها الحروف - أن يكون لكلٍّ منها معنى خاص تنفرد به عن غيره.

الفكرة الثالثة:

قد يقترب بعض المعاني من بعض، فتكون سبباً في تعدد صلات الفعل الواحد. قال ابن السراج: «واعلم أن العرب تتسع فيها، فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني،

فمن ذلك: الباء، تقول: فلان بمكة وفي مكة، وإنما جازا معاً؛ لأنك إذا قلت: فلان بموضع كذا وكذا، فقد خبّرت عن اتصاله والتصاقه بذلك الموضع، وإذا قلت: في موضع كذا، فقد خبّرت بـ «في» عن احتوائه إياه وإحاطته به، فإذا تقارب الحرفان هذا التقارب فإنّ هذا التقارب يصلح للمعاقبة، وإذا تباينا لم يجز»[1].

ومع قول ابن السراج بالمعاقبة، إلا أنه أبقى فرقاً دقيقاً بينهما يشير إليه قوله عن الباء: فقد خبّرت عن اتصاله والتصاقه بذلك الموضع، وقوله عن (في): فقد خبرت بـ «في» عن احتوائه إياه وإحاطته به. فبالنتيجة «يبقى لكل حرف معناه واستعماله المتفرد به، ولا يتماثلان تماماً»[2].

قال ابن القيم: «الفعل المُعدّى بالحروف المتعدّدة لابد أن يكون له مع كلّ حرف معنى زائد على معنى الحرف الآخر، وهذا بحسب اختلاف معاني الحروف، فإن ظهر اختلاف الحرفين ظهر الفرق، نحو: رغبت فيه ورغبت عنه، وعدلتُ إليه وعدلتُ عنه، ومِلتُ إليه وعنه، وسعيت إليه وبه، وإن تقارب معاني الأدوات عَسُرَ الفرق، نحو: قصدت إليه وقصدت له، وهديت إلى كذا وهديته لكذا.

وظاهريّة النحاة يجعلون أحد الحرفين بمعنى الآخر، وأما فقهاء أهل العربية، فلا يرتضون هذه الطريقة، بل يجعلون للفعل معنى مع الحرف، ومعنى مع غيره، فينظرون إلى الحرف وما يستدعى من الأفعال، فيُشْرِبون الفعل المتعدي به معناه، وهذه طريقة إمام الصناعة سيبويه، وطريقة حذاق أصحابه، يضمنون الفعل معنى الفعل لا يقيمون الحرف مقام الحرف، وهذه قاعدة شريفة جليلة المقدار تستدعي فطنة ولطافة في الذّهن»[3].

---

(١) الأصول (٤١٤/١).

(٢) ينظر: معاني النحو (٧/٣).

(٣) بدائع الفوائد (٤٢٣/٢ - ٤٢٤)، وقد أورد هذا الكلام بنصه وفصه الكفوي في كلياته دون الإشارة إلى قائله. ينظر: الكليات (١٠٠٢).

الفكرة الرابعة:

إنّ متكلّم العربية غير المطلع على أسرارها التعبيرية لن يدرك الفروق الدقيقة بين مفرداتها، فيعمد إلى تأدية المعنى غالباً بأقرب شيء إلى لسانه «فالحروف كما نرى في العامية قد ينوب بعضها عن بعض في الاستعمال، فنستعمل على لانتهاء الغاية، وكذلك اللام وإلى بلا نظر إلى فرق في المعنى.

وهكذا شأن المتكلمين العرب الأوائل، فإن المتكلم غير المتعمل قد يوقع حرفاً موقع حرف آخر في معنى ما، فيقول: ذهبت له، وإليه، ومررت به وعليه.

ومن هنا نرى استعمال الحرف لأكثر من معنى، وأداء المعنى الواحد بأكثر من حرف»[1].

الفكرة الخامسة:

إنّ الكلام الفنيّ الذي يتفنن فيه صاحبه في اختيار ألفاظه ونظامه لا يحمل على الكلام العاميّ الدارج، بل لا بدّ من حكمة في اختياره ودقة في التعبير مقصودة، «وهذا الاستعمال الفنيّ هو الذي يدفع اللغة إلى أمام فيجعلها أكثر دقة، وتخصصاً، وغناء، ونماء، لا الاستعمال العاميّ الساذج غير المتخصص ولا الدقيق»[2].

وبعد عرض هذه الأفكار أقول: إن مسألة نيابة حروف الجرّ بعضها عن بعض مسألة خلافية قديمة بين نحاة البلدين، فمذهب جمهور الكوفيين أنّ حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، ويسعفهم في هذا المذهب كثرة الشواهد الفصيحة التي تدل عليه. ومذهب جمهور البصريين أنّ حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض، وأوّلوا ما ورد من شواهد على التضمين أو المجاز أو الشذوذ، ويؤيدهم في ذلك تخصُّص دلالة المفردات الذي هو الأساس في أداء اللغة لوظيفتها التعبيرية[3].

---

(١) ينظر: معاني النحو (٨/٣).

(٢) ينظر: معاني النحو (١٠/٣).

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري (٦٠٦/٢)، وشرح المفصل (١٥/٨)، ومغني اللبيب (١١١/١)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢٠/٣)، وحاشية الخضري (٤٦٥/١)، ومعاني النحو (٦/٣).

والذي أذهب إليه بعد التأمل فيما أوردت آنفاً، هو الاقتصاد في هذا الباب، ومتابعة الأئمة المحققين في هذا الشأن، وهو «أن الأصل ألا تنوب حروف الجر بعضها عن بعض، بل إبقاؤها على أصل معناها ما أمكن، فإن لم يمكن ذلك ففي الاتساع وعدم التكلف مندوحة»[1]؛ لأن القول بالنيابة مطلقاً يودي بخصوصية الدلالة، ويفقد الأسلوب الفنّي تميزه عن الأسلوب الدارج في اختيار مفرداته، وأنّ التكلّف في رد الشواهد وتأويلها يؤدّي إلى التعسف في التأويل والتخريج، ويفقد اللغة سعتها التعبيرية في استعمال مفرداتها التي تتقارب وتتلابس معانيها.

الأفعال القرآنية المختارة:

إنّ عظمة القرآن تفرض علينا أنْ نتلمس الفروق الدلالية في استعماله لحروف الجر، وهذا ما سنسعى إليه من خلال الأمثلة القرآنية التي اخترناها:

اكتال مع (على):

قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ [المطففين: ٢].

من المعتاد في اللغة أن يقال: اكتلت من فلان، ولا يقال: اكتلت على فلان[2]؛ ولذلك جعل كثير من النحاة والمفسرين حرف الاستعلاء (على) بمعنى (من)، وكانت هذه الآية من الشواهد الفصيحة عندهم على التعاقب بين الحرفين[3].

قال الفراء: «وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ يريد: اكتالوا من الناس، وهما تعتقبان: على ومن، في هذا الموضع؛ لأنه حقّ عليه؛ فإذا قال: اكتلت عليك، فكأنه قال: أخذت ما عليك، وإذا قال: اكتلت منك، فهو كقولك: استوفيت منك»[4].

---

(١) ينظر: معاني النحو (١٠/٣).

(٢) ينظر: تفسير الفخر الرازي (٨٨/٣١).

(٣) ينظر: جامع البيان (٢٧٨/٢٤)، وأمالي ابن الشجري (٦٠٩/٢)، وشرح التسهيل (١٦٤/٣)، والبحر المحيط (٤٣١/٨)، والجنى الداني (٤٤٥)، ومغني اللبيب (١٤٤/١).

(٤) معاني القرآن (٢٤٦/٣).

وبحث آخرون عمّا يحمله حرف (على) من الاستعلاء، وخصوصيّته في الدلالة على مستثقل الأمور، فراحوا يتلمسون المناسبة المعنوية بينه وبين استيفاء الحق المأخوذ من الناس. فقد ورد عن العرب استعمال (على) للأفعال الشاقة المستثقلة. قال ابن جني: «وذلك أنه قد يستعمل (على) في الأفعال الشاقة المستثقلة، على قول من يقول: قد سِرْنا عشراً، وبقيت علينا ليلتان، وقد حفظت القرآن وبقيت عليّ منه سورتان... وإنما اطردت (على) في هذه الأفعال التي قَدَّمنا ذِكْرَها، مثل: خرّبت عليه ضيعته، وموّت عليه عوامله، ونحو ذلك من حيث كانت (على) في الأصل للاستعلاء، فلما كانت هذه الأحوال كُلَفاً ومشاقّ تخفض الإنسان وتضعه، وتعلوه وتفرعه حتى يخضع لها ويخنع لما يتسدّاه كان ذلك من مواضع (على)؛ ألا تراهم يقولون: هذا لك وهذا عليك، فتستعمل (اللام) فيما تؤثره و(على) فيما تكرهه... فمن هنا دخلت (على) هذه في هذه الأفعال التي معناها إلى الإخضاع والإذلال»[1].

وأحسب أن آية المطففين من هذا القبيل، قال الفخر الرازي مبيناً وجه استعمال (على) في الآية: «لما كان اكتيالهم من الناس اكتيالاً فيه إضرار بهم وتحامل عليهم، أقيم (على) مقام (من) الدالة على ذلك»[2].

وقال البيضاوي: «﴿ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ أي: إذا اكتالوا من الناس حقوقهم يأخذونها وافية، وإنما أبدل (على) بـ (من) للدلالة على أن اكتيالهم لما لهم على الناس اكتيال يتحامل فيه عليهم»[3]. وقال الشيخ زاده معلقاً على قول البيضاوي: (أي إذا اكتالوا من الناس): «يعني: أنّ الاكتيال أخذ الحقّ من الغير بالكيل، كما أنّ الاتزان أخذه منه بالوزن، فهما أخذ الحقّ لنفسه، والكيل والوزن إعطاؤه لغيره بالمكيال والميزان، فحقّ الاكتيال أن يتعدى بكلمة (من) حيث يقال: كِلْتُ من فلان، ولا يقال: كِلْت على فلان، إلا أن كلمة (على) أقيمت في الآية مقام (من) لوجهين:

(١) ينظر: الخصائص (٢/٢٧٠ - ٢٧٢).
(٢) ينظر: تفسير الفخر الرازي (٣١/٨٨).
(٣) تفسير البيضاوي مطبوع مع حاشية الشيخ زاده (٤/٥٣٧).

الأول: الدلالة على أنّ المأخوذ الحقّ الثابت له على الناس، فإنه إذا قيل: اكتلت منه، لا يفهم منه إلا أنه أخذه منه بالكيل، مع قطع النظر عن كون المأخوذ هل هو حق له عليه أو لا.

والثاني: الدلالة على أنّ اكتيالهم من الناس اكتيال فيه إضرار لهم وتحامُلٌ عليهم، فإنّ كلمة (على) تدل على الإضرار والظلم. يقال: تحامل عليه، أي: ظلمه، فقولهم: «اكتال عليهم» يفهم منه أخذ منه أخذاً متضمناً التحامل عليه»[(١)].

نعم لا يخفى على متأمل ما يثيره حرف الاستعلاء في نفس قارئه من حضور المشقة والكلفة، فالفرق ظاهر بين قولنا: اكتال منه، واكتال عليه؛ «فاكتال منه لا يفيد أنه ظلمه حقه، وهضمه ماله، بخلاف اكتال عليه، فإن فيه معنى التسلط والاستعلاء، وهذا في المطففين، قال تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ * ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ * وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين: ١ - ٣]، فهم إذا أخذوا منهم، أخذوا أكثر من حقهم، وإذا أعطوهم، أعطوهم أقلّ من حقهم؛ ففيه إذن معنى التحكم والجور والظلم، وهو أبلغ من (من) هنا، وليست بمعنى (من) ولا تفيد (من) هذا المعنى»[(٢)].

قال الطاهر بن عاشور: «وإنما عُدّي في الآية بحرف (على) لتضمين اكتالوا معنى التحامل، أي: إلقاء المشقة على الغير وظلمه، ذلك أن شأن التاجر وخلقه أن يتطلب توفير الربح، وأنه مظنّة السعة ووجود المال بيده، فهو يستعمِل حاجة من يأتيه بالسلعة»[(٣)].

واستكمالاً لصورة ظلم المطففين جاء التعبير بعده بدقة متناهية، «وهو قوله: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾، ولم يقل: كالوا لهم أو وزنوا لهم، وكلاهما جائز، ولكن في حذف اللام معنى لا يؤديه ذكره، قالوا: وذلك أن اللام تفيد الاستحقاق، وهم لم يعطوهم حقهم؛ فحذف اللام الدالة على الاستحقاق، إشارة إلى أنهم منعوهم حقوقهم»[(٤)].

---

(١) ينظر: حاشية الشيخ زاده على تفسير الإمام البيضاوي (٥٣٧/٤).
(٢) ينظر: معاني النحو (٤٥/٣).
(٣) التحرير والتنوير (١٩٠/٣٠ - ١٩١).
(٤) ينظر: معاني النحو (٤٥/٣).

جَمَعَ مع (إلى):

قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ لَا رَيۡبَ فِيهِۗ﴾ [النساء: ٨٧].

تَناسُبُ الجمعِ مع الظرفية أغرى الكثير من المفسرين والنحاة بالقول: إنّ (إلى) في هذه الآية بمعنى (في)[١].

وعدم الألفة بين الجمع وانتهاء الغاية دفع الكثير من العلماء إلى تلمس المخارج لتوجيهها.

قال الفخر الرازي: «لقائل أن يقول: لمَ لمْ يقل: ليجمعنكم في يوم القيامة؟

والجواب من وجهين:

الأول: المراد ليجمعنكم في الموت أو القبور إلى يوم القيامة.

الثاني: ليضمَّنَّكم إلى ذلك اليوم، ويجمع بينكم وبينه بأن يجمعكم فيه»[٢].

وقال أيضاً في آية سورة الأنعام[٣] التي تماثل آية النساء في تعدية (يجمع) بـ (إلى): «إن كلمة (إلى) في قوله: ﴿إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾، فيها أقوال:

الأول: أنها صلة، والتقدير: ليجمعنكم يوم القيامة.

وقيل: (إلى) بمعنى (في)، أي: ليجمعنكم في يوم القيامة.

وقيل: فيه حذف، أي: ليجمعنكم إلى المحشر في يوم القيامة؛ لأن الجمع يكون إلى المكان لا إلى الزمان.

وقيل: ليجمعنكم في الدنيا بخلقكم قَرْناً بعد قَرْن إلى يوم القيامة»[٤].

أمّا دقّة التعبير القرآني فتأبى أن تتجرد (إلى) عن دلالتها لتؤدي معنى (في)، أو أن تكون زائدة، أو أن يكون في التعبير كلّ هذه الحذوف التي لا دليل عليها.

---

(١) ينظر: تفسير الفخر الرازي (١٢/١٧٥)، وشرح التسهيل (٣/١٤٣)، والجنى الداني (٣٧٤)، ومغني اللبيب (١/١٧٥).

(٢) تفسير الفخر الرازي (١٠/٢٢٣).

(٣) الأنعام [١٢].

(٤) ينظر: تفسير الفخر الرازي (١٢/١٧٥)، وينظر: البحر المحيط (٣/٣٢٥)، والدر المصون (٤/٥٨)، واللباب في علوم الكتاب (٦/٥٤٢).

وأرى أن التوفيق يكمن في تلمّس معنى الجمع المقصود في الآية، وهذا ما قصده كثير من المفسرين.

قال ابن جرير: «وقوله: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [النساء: ٨٧]، يقول: ليبعثنكم من بعد مماتكم، وليحشرنكم جميعاً إلى موقف الحساب الذي يجازى الناس فيه بأعمالهم»(١).

فقد حمل معنى الجمع: البعث، والحشر؛ وهذا ما صرح به الشعراوي إذ يقول: «وكلمة يجمع، تعني: أنه يخرجنا مع بعضنا من قبورنا جميعاً، ويحشرنا جميعاً أمامه، وقد تعني ليجمعنكم: أي ليحشرنكم من قبوركم لتلقّي جزاء يوم القيامة»(٢).

وأدق من ذلك أن يقال: إن الجمع يقتضي البعث وحده، فهو سابق له، وأن دلالة الحشر والسوق إنما جاءته من دلالة إلى، وهذا ما ذهب إليه الطاهر بن عاشور إذ يقول: «والمراد بالجمع استقصاء متفرق جميع الناس أفراداً وأجزاء متفرقة، وتعديته بـ(إلى) لتضمينه معنى السوق»(٣).

سأل مع (الباء):

قال تعالى: ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ [المعارج: ١]:

من أشهر ما قيل في تخريج تعدية «سأل» بالباء في هذه الآية أنّ (الباء) بمعنى (عن)، وكانت هذه الآية من الأدلة على ذلك(٤).

أقول: لا ننكر مجيء (الباء) بمعنى (عن) في العربية، وأرى أن من ذلك قول الشاعر(٥):

فـإنْ تسـألوني بالنّسـاءِ فإنّـني ... خبـيرٌ بـأدواءِ النّسـاءِ طبيـبُ

---

(١) تفسير الطبري (٥٩٢/٨). وينظر: المحرر الوجيز (٦١٩/٢)، وروح المعاني (١٠٥/٥).
(٢) تفسير الشعراوي (٢٥٠٦/٤).
(٣) التحرير والتنوير (١٥٣/٧).
(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري (٦١٤/٢)، والجنى الداني (١٠٥).
(٥) هو علقمة الفحل. ينظر: ديوانه (٣٥).

ولكن لا نُسَلِّم أن هذه الآية من هذا القبيل؛ فآيات السؤال في القرآن كثيرة، وهي على بابها في التعدية بـ (عن)، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ١٨٦]، و﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾ [البقرة: ٢١٩]، ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ﴾ [الإسراء: ٨٥]، ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَن ذِي الْقَرْنَيْنِ﴾ [الكهف: ٨٣]، وأمثالها كثيرة في القرآن(١).

فلماذا عُدِّي السؤال في آية المعارج بالباء؟ وكيف يسوغ لنا أن نقول: إن (الباء) بمعنى (عن)، متجاهلين ظاهر القرآن الذي آثر التفريق بينه وبين آيات السؤال الكثيرة التي جاءت التعدية فيها بـ (عن)؟

إن مجيء الباء في هذه الآية حمل المحققين من العلماء على عدم التسليم لظاهر اللفظ، ودَفَعَهم إلى البحث عن أسباب مقنعة لهذا العدول عن التعدية(٢).

قال الطاهر بن عاشور: «ومن بلاغة القرآن تعدية سأل بالباء ليصلح الفعل لمعنى الاستفهام والدعاء والاستعجال»(٣).

فبعد أن هجر هؤلاء العلماء القول بأن الباء بمعنى عن، توجَّهوا إلى العامل الذي تعلق به حرف الجر، وهو (السؤال)، وراحوا يدققون في دلالته، فهل السؤال الوارد في هذه الآية هو بمعنى السؤال الوارد في الآيات الأخرى التي تعدَّى فيها بـ (عن)؟

يظهر لمن يتأمل آيات السؤال أن هناك فرقاً بين السؤالين، فالسؤال الذي عُدِّي بـ(عن)، هو سؤال استخبار عن أمر، والكثير فيه أن يكون مشفوعاً بالإجابة إن اقتضى الأمر، كما في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٢١٩]، ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ٨٥]، ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَن ذِي الْقَرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُوا عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا﴾ [الكهف: ٨٣]، وهكذا بقية الآيات.

أما السؤال في آية المعارج فليس استخباراً عن أمر مجهول، وسبب نزول الآية شاهد بذلك، «فإن السائل... لم يسأل عن العذاب وموعده، كما سأل عن الساعة وعن الأنباء،

(١) ينظر: معجم مفردات ألفاظ القرآن (٢٢٥)، والمعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (٤٢٨).
(٢) ينظر: الكشاف (٢٠٥/٦)، والجامع لأحكام القرآن (٢١٨/٢١)، وروح المعاني (٥٥/٢٩)، والتحرير والتنوير (١٥٥/٢٩).
(٣) التحرير والتنوير (١٥٥/٢٩).

وسبب نزول الآية أن النضر بن الحارث قال: ﴿إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ السَّمَاءِ أَوِ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الأنفال: ٣٢]، فأنزل الله تعالى: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ [المعارج: ١]، أي: دعا بالعذاب لنفسه وطلبه لها، ولم يسأل عن العذاب وموعده فسأل به معناه: دعا به وطلبه»(١).

وقال البيضاوي: «سأل سائل، أي: دعا داعٍ بمعنى استدعاء، ولذلك عُدِّيَ الفعل بالباء، والسائل هو النضر بن الحارث؛ فإنه قال: ﴿إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [الأنفال: ٣٢]، أو أبو جهل؛ فإنه قال: ﴿فَأَسْقِطْ عَلَيْنَا كِسَفًا مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [الشعراء: ١٨٧]، سأله استهزاء، أو الرسول عليه الصلاة والسلام استعجل عذابهم»(٢).

وقال الآلوسي: «أي دعا داعٍ به، فالسؤال بمعنى الدعاء، ولذا عُدِّي بالباء تعديته بها في قوله تعالى: ﴿يَدْعُونَ فِيهَا بِكُلِّ فَاكِهَةٍ آمِنِينَ﴾، وليس من التضمين في شيء»(٣).

ومما يستأنس به في صرف السؤال عن دلالته، التي هي الاستخبار، إلى الدعاء والطلب تعظيم أمر السؤال الذي أفاده ورود فاعله على صيغة اسم الفاعل من لفظ الفعل، وفي ذلك يقول الطاهر بن عاشور: «وقوله: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ﴾ بمنزلة سُئل؛ لأن مجيء فاعل الفعل اسمَ فاعل من لفظ فِعْلِه لا يفيد زيادة عِلْمٍ بفاعل الفعل ما هو، فالعدول عن أن يقول: سُئِلَ بعذاب إلى قوله: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ﴾ لزيادة تصوير هذا السؤال العجيب»(٤).

سمع مع حروف صلتها:

قال تعالى: ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَىٰ﴾(٥) [الصافات: ٨].

تنوعت صِلات هذا الفعل، فتارةً يتعدّى إلى مسموع فيتعدى إلى مفعول واحد، كسائر أخواته من أفعال الحواسّ، وتارةً يتعدى إلى اسم ذات، نحو: سمعت زيداً يتكلم،

(١) ينظر: معاني النحو (٢٠/٣).
(٢) تفسير البيضاوي طبع مع حاشية الشيخ زادة (٤٤٦/٤).
(٣) روح المعاني (٥٥/٢٩).
(٤) التحرير والتنوير (١٥٥/٢٩).
(٥) قراءة الجمهور بتخفيف السين. ينظر: الحجة للقراء السبعة (٥٢/٦)، والبحر المحيط (٣٣٨/٧).

فمذهب الأخفش والفارسيّ أنَّ (سمع) في مثل هذا التركيب متعدٍ إلى مفعولين، وأن الجملة في موضع المفعول الثاني، ومذهب الجمهور أنه متعدٍ لمفعول واحد، والجملة في موضع الحال(١).

والذي يهمُّنا في هذا الموضع هو أثر المعنى في التفريق بين «سمع» المتعدية بنفسها، و«سمع» التي تتعدى بحرف جر، وهي متنوعة: فتارة تتعدى بـ (إلى)، وتارة بـ (اللام)، وتارة بـ (من).

فهل السمع في هذه المواضع بمعنى واحد؟ أو أنّ بينهما فرقاً يفرضه اختلاف تعدِّي الفعل وصلته؟

أقول: إن دلالة السمع واحدة، وهو وصول الصوت من مصدره إلى الفاعل، ولكنّ الذي يختلف هو اهتمام الفاعل بهذا الصوت المسموع وتفاعله معه.

فالسماع العابر يُعَدَّى فيه الفعل إلى مفعول واحد كسائر أفعال الحواس؛ إذ هو إحساس بالحاسّة لما خلقت له، وهو سماع الأصوات.

أمّا سماع المهتم المصغي المترصِّد للمسموع فهو سماع خاصّ، كأن فيه معنى آخر هو الإصغاء؛ لذا عُدّي بما يدلّ على هذا المعنى، وبعبارة النحاة ضمن (سمع) معنى أصغى فعُدِّي تعديتَه بحرف الجرّ (إلى).

ويؤيده أن القرآن عَدَّى الاستماع بـ (إلى) في عدة مواضع؛ لأن الاستماع يعني الإصغاء. قال الراغب: «والاستماع: الإصغاء، نحو: ﴿نَّحۡنُ أَعۡلَمُ بِمَا يَسۡتَمِعُونَ بِهِۦٓ إِذۡ يَسۡتَمِعُونَ إِلَيۡكَ﴾ [الإسراء: ٤٧]، ﴿وَمِنۡهُم مَّن يَسۡتَمِعُ إِلَيۡكَۖ﴾ [الأنعام: ٢٥]، ﴿وَمِنۡهُم مَّن يَسۡتَمِعُونَ إِلَيۡكَۚ﴾ [يونس: ٤٢]»(٢).

فمتى ضُمِّن السماع معنى الاستماع، وهو الإصغاء عُدِّي تعديته بـ (إلى).

وسماع الفاعل للمسموع إن صَحِبَتْه نيّة الاستجابة للمسموع والامتثال له كان سماعاً آخر، فلا بُدَّ أن يفرق بينه وبين غيره؛ إذ هو سماع كما يعبر النحاة ضُمّن معنى الاستجابة؛ لذا عدّي بما يتعدى به فعل الاستجابة، وهو حرف اللام.

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب (٣/٢١٠٦).

(٢) ينظر: معجم مفردات ألفاظ القرآن (٢٤٣).

ولابن قيِّم الجوزية تفصيل لطيف لمعاني السمع، لم أجده لغيره، تجدر الإشارة إليه، ففعل السمع - كما يرى - يراد به أربعة معان[1]:

أحدها: سَمْعُ إدراك، ومتعلَّقه الأصوات، ومنه قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ [آل عمران: ١٨١]، وقوله: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١].

الثاني: سَمْعُ فهم وعقل، ومتعلَّقه المعاني، نحو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرْنَا وَٱسْمَعُواْ﴾ [البقرة: ١٠٤]، فليس المراد به سمع مجرّد الكلام، بل سمع الفهم والعقل، ومنه أيضا قوله: ﴿وَقَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٥].

الثالث: سَمْعُ إجابة وإعطاء ما سئل، ومنه **(سمع الله لمن حمده)**، وفي الدعاء المأثور: **(اللَّهُمَّ اسمع)**، أي: أجِبْ وأعط ما سألتك.

الرابع: سَمْعُ قبول وانقياد، ومنه قوله تعالى: ﴿سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ﴾ [المائدة: ٤٢]، أي: قائلون له منقادون غير منكرين له، ومنه على أصح القولين: ﴿وَفِيكُمْ سَمَّٰعُونَ﴾ [التوبة: ٤٧]، أي: قابلون ومنقادون.

أقول: ويؤيد هذا المعنى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥ وَأَنصِتُواْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، فليس المراد هو السماع العابر، وإنما سماع المؤمن المتضمّن لمعنى القبول لما يأمره به ربُّه وينهاه.

فسَمْعُ الإدراك يتعدَّى بنفسه، وسَمْعُ الفهم يتعدى بنفسه أيضاً؛ لأن مضمونه يتَعَدّى بنفسه.

وأمّا سَمْعُ الإجابة فيُعَدّى باللام؛ لتضمنه معنى استجاب له.

وأمّا سَمْعُ القبول فيتعدى باللام تارة، وبمن أخرى، وهذا بحسب المعنى؛ فإذا كان السياق يقتضي القبول عُدّيَ بـ (من)، وإذا كان يقتضي الانقياد عدي باللام.

ونحن نزيد عليه ما ذكره المحققون من النحويين: وسَمْعُ الإصغاءِ والإنصات يتَعَدّى بـ (إلى).

---

(١) بدائع الفوائد (٥٠٧/٢).

قال أبو حيان: «وقد تُضَمّنُ سَمِعَ معنى أصغى، فتتعدى بإلى، نحو قوله: ﴿لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الصافات: ٨]، ومعنى استجاب، فتتعدى باللّام، نحو: سمع الله لمن حمده، أجريت في ذلك مجرى ما ضُمّنَتْهُ»(١).

صلب مع (في):

قال تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]:

المشهور أن الصلب يكون على الجذع، لا في الجذع؛ ولأجل ذلك قال كثير من أهل اللغة والتفسير: إن (في) بمعنى (على)(٢).

ولكن أهل النظر أثارهم هذا الاستعمال ولم يقنعوا منه بظاهره، قال النحاس: «قالوا: معنى (في) معنى (على)، وهذا القول عند أهل النظر لا يصح؛ لأن لكل حرف معناه، وإنما يتفق الحرفان لتقارب المعنى، فقوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾، كأن الجذع مشتملاً على من صلب ولهذا دخلت في؛ لأنه صار بمنزلة الظرف»(٣).

وهذا الذي أجمله النحاس يمكن أن نبينه بشيء من التفصيل فأقول: إن استعمال حرف الجر (في) بدل (على) في هذه الآية قد رسم لنا صورة حية دقيقة لعملية الصلب خفية لا يتبيّنها إلا من يدقق النظر ويمعن في التفاصيل، فالصلب الذي أراده فرعون وتوعد به السحرة ليس عقاباً عابراً، إنما أراده أن يكون عبرة للناظرين، فلا بد أن يكون صلباً مميزاً لم يألفوه.

وقد تجلى ذلك في أمرين أساسيين: أولهما وسيلة الصلب، وثانيهما طريقة توثيق المصلوب وربطه.

فوسيلة الصلب جذع النخلة، وهو مميز في الصلب لما يأتي:

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل في شرح التسهيل (٥١/٦)، وينظر: ارتشاف الضرب (٢١٠٦/٣)، والبحر المحيط (٣٣٨/٧)، والدر المصون (٢٩٣/٩).

(٢) ينظر: مجاز القرآن (٢٣/٢)، ومعاني القرآن للأخفش (٥١)، تفسير الفخر الرازي (٨٧/٢٢)، وترشيح العلل (٢٠٢)، والإرشاد إلى علم الإعراب (٣٠٩)، والجنى الداني (٢٦٦)، ومغني اللبيب (١٦٨/١).

(٣) ينظر: معاني القرآن الكريم (٤٠٥/١).

أولاً: الخشونة، والتصليب عليه أشد إيلاماً من غيره، قال الشنقيطي: «يصلبهم في جذوع النخل، وجِذْعُ النخلة هو أخشن جذع من جذوع الشجر، والتصليب عليه أشدُّ من التصليب على غيره من الجذوع كما هو معروف»(١).

ثانياً: الطول، وهو أدعى للتشهير بهم، قال النّسفي: «وخَصّ النخل لطول جذوعها»(٢).

أما طريقة توثيق المصلوب فقد تكفل حرف الظرفية (في) ببيانه، ويتضح ذلك مما يأتي:

أولاً: إن الصلب متأخر عن التقطيع، فقد «أفاد بقوله: ﴿ثُمَّ لَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٢٤]، أن التصليب نوع آخر ومرتبة ثانية من التنكيل بهم، أو سيتأخر عن التقطيع في الزمن بأن يظلُّوا بعده مطروحين على الأرض إهانة لهم، ثم يعلقون على جذوع النخل»(٣).

فلنتأمل الجسم الذي قطعت أطرافه من خلاف فلا تبقى فيه أطراف كاملة صالحة للتعليق والتوثيق، فهو جثة هامدة ثقيلة غير مستقرة، فكيف لهم أن يصلبوه؟

ليس لهم إلا الربط بشدة على الجذع حتى يتمكن الجذع من الجسم تمكُّنَ الظرف من مظروفه؛ لئلا يسقط عند رفعه على جذع نخلة عالية، وهذا ما تكفَّل ببيانه حرف الظرفية (في)؟

ثانياً: إن استعمال حرف الظرفية (في) نبّهنا من طرف خفي لقوة الصلب وقسوته، فعندما نسمع حرف الظرفية نستشعر أن في الأمر تداخلاً كتداخل الظرف مع مظروفه، «وإن كان أهل اللغة قد قالوا: إن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، فإننا لا نرضى هذا الجواب؛ لأننا إن رضيناه في أساليب البشر لا يمكن أن نقبله في أساليب كلام الله؛ لأن هناك معنى (في) الظرفية، ومعنى آخر في استخدام حرف (على)، ولو قال الحق سبحانه: ولأصلبنكم على جذوع النخل، فإن لها معنى أن يكون الصَّلْبُ على الجذع؛ أي: إنه صلب عاديّ، ولكن قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ معناه: أن عملية الصلب

(١) ينظر: أضواء البيان (٥٨٩/٤).
(٢) تفسير النسفي (٩٠/٣).
(٣) ينظر: تفسير المنار (٦٥/٩).

ستتم بقوة بحيث تدخل أجزاء من جسم المصلوب في المصلوب فيه، أي: إن جنود فرعون كانوا سيدقون على أجساد السحرة حتى تدخل في جذع النخل، وتصبح هذه الأجساد وجذوع النخل كأنها قطعة واحدة، هذه صورة لقسوة الصلب وقوته.

لكن إذا قلنا: على جذوع النخل كان[1] المعنى أخفّ، وكان الصلب أقل قسوة، فكأن القرآن الكريم قد استعمل ما يعطينا دقة المعنى؛ بحيث إذا تغير حرف اختل المعنى»[2].

ثالثاً: إنّ استعمال حرف الظرفية (في) يوحي بامتداد زمن صلبهم؛ وهذا مستنبط من معنى الاستقرار الذي يوفره الظرف لمظروفه، قال أبو السعود العمادي: «وإيثار كلمة (في) للدلالة على إبقائهم عليها زماناً مديداً تشبيهاً لاستمرارهم عليها باستقرار المظروف في الظرف المشتمل عليه»[3].

هدى مع (اللام):

قال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ ۚ قُلِ ٱللَّهُ يَهْدِى لِلْحَقِّ ۗ أَفَمَن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّىٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ ۖ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [يونس: ٣٥].

عسر على كثيرين إيجاد الفرق في التعبير بين (اللام)، و(إلى) في هذه الآية وغيرها، فقالوا بتعاقب الحرفين، بل جعله بعضهم قياساً.

قال أبو حيان: «وهدى تتعدى بنفسها إلى اثنين، وإلى الثاني بـ (إلى) وباللام»[4].

وقال المالقي، وهو يعدد معاني اللام: «الموضع الخامس: أن تكون اللام بمعنى إلى، وذلك قياس؛ لأن (إلى) يقرب معناها من اللام، وكذلك لفظها»[5].

---

(١) في الأصل: «لكان المعنى أخف، ولكان ...» على إرادة التأكيد، ولكن ليس هذا موضع اللام.

(٢) ينظر: تفسير الشعراوي: (٩/٥١٦٢ - ٥١٦٣)، وهذا المعنى الذي بسطه الشعراوي هو ما خَرَّج عليه نحاة البصرة هذه الآية. قال ابن هشام: «شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحالِّ في الشيء». مغني اللبيب (١/١١١)، وينظر: شرح الرضي (٦/٢٤)، والتصريح بمضمون التوضيح (٣/٤٨)، وحاشية الصبان (٢/٧٩١).

(٣) تفسير أبي السعود (٦/٢٩). وينظر: روح المعاني (١٦/٢٣١).

(٤) البحر المحيط (٥/١٥٧). وينظر: الكشاف (٣/١٣٦)، الفريد في إعراب القرآن المجيد (٤/٥٥٩).

(٥) رصف المباني في شرح حروف المعاني (٢٢٢)، وينظر: الجنى الداني (١٤٣)، ومغني اللبيب (١/٢١٢).

أما فقهاء أهل العربية فلا يرتضون هذه الطريقة بل يجعلون لكل حرف معنى، وإن خَفِيَ على بعض العلماء أدركه آخرون.

قال السمين الحلبي عن تعدية هدى: «قد تقدم أن التعدية بـ(إلى) و(اللام) من باب التفنن في البلاغة»(١).

أقول: إن أراد تفنن اللفظ فقط فقد قصّر في الوصف، وإن أراد تفنن اللفظ والمعنى فهو ما نعمل على بيانه.

أول من أشار إلى الفرق بينهما في الدلالة حسب ما تبين لي هو الإمام البيضاوي بقوله: «وهدى كما يعدّى بـ (إلى) لتضمنه معنى الانتهاء، يعدّى بـ (اللام) للدلالة على أن المنتهى غاية الهداية، وأنها لم تتوجه نحوه على سبيل الاتفاق، ولذلك عدّي بها ما أسنده إلى الله»(٢).

ثم توسع ابن القيم في بيان أسرار تعدية هدى بنفسه أو بحروف الجر فقال: «ففعل الهداية متى عُدّيَ بـ (إلى) تضمّن الإيصال إلى الغاية المطلوبة، فأتى بحرف الغاية، ومتى عُدّيَ بـ (اللام) تضمّن التخصيص بالشيء المطلوب، فأتى باللام الدالة على الاختصاص والتعيين، فإذا قلت: هديته لكذا، أفهم معنى: ذكرته له وجعلته له وهيأته، ونحو ذلك. وإذا تعدَّى بنفسه تضمَّن المعنى الجامع لذلك كله، وهو التعريف والبيان والإلهام.

فالقائل إذا قال: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، هو طالبٌ من الله أن يعرّفه إياه، ويبيّنه له، ويلهمه إياه، ويقدّره عليه، فيجعل في قلبه علمه وإرادته والقدرة عليه، فجرَّد الفعل من الحرف وأتى به مجرّداً معدّى بنفسه ليتضمن هذه المراتب كلها، ولو عُدّيَ بحرف تعيّن معناه وتخصّص بحسب معنى الحرف، فتأمله فإنه من دقائق اللغة وأسرارها»(٣).

---

(١) الدر المصون (١٩٧/٦)، وينظر: (٦٢/١).

(٢) تفسير البيضاوي طبع مع حاشية الشيخ زاده (١٤/٣)، وقد أخذ كلامه الآلوسي في روح المعاني دون إشارة إليه. ينظر: روح المعاني (١١٤/١١).

(٣) بدائع الفوائد (٤٢٥/٢)، وقد نقل الكفوي كلام ابن القيم دون إشارة. ينظر: الكليات (٩٥٣).

ثم نقل الكفوي عن ابن الهمام[1] مثالًا يوضح الفرق بين الإيصال بـ (إلى) والتحصيل بـ (اللام) والتجرد منهما، فقال: «هداه إلى الطريق إذا أعلمه أن الطريق في ناحية كذا، وهداه للطريق إذا ذهب به إلى رأس الطريق، وهداه الطريق إذا أدخله فيه وسار معه حتى بلغا الغاية»[2].

وقد حملني هذا الأمر على التأمل في الآيات التي ورد فيها استعمال (اللام) مع فعل الهداية، فبدا لي ما يؤيّد ما ذهب إليه هؤلاء الأعلام:

أولاً: إنّ مواضع استعمال اللام مع فعل الهداية محصورة في ستة مواضع، أسند فعل الهداية صريحاً إلى لفظ الجلالة في موضعين منها، وإلى ضميره في ثلاثة مواضع، وإلى كلامه في موضع واحد، والمسند إليه في كل منها مالك للهداية، قادر على تثبيتها في النفوس، بل كانت الهداية في نصف الآيات متحصّلة ثابتة للمهديين، وهي قوله تعالى: ﴿فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَا ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢١٣]، وقوله: ﴿بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ﴾ [الحجرات: ١٧]، وقوله: ﴿وَقَالُواْ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا﴾ [الأعراف: ٤٣]، وفي نصفها الآخر: إخبارٌ عن الهداية المتحققة أصلاً في الهادي، وهي قوله: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يَهْدِى لِلْحَقِّ﴾ [يونس: ٣٥]، وقوله: ﴿يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [النور: ٣٥]، وقوله: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩].

أمّا تعدية الهداية بـ (إلى) فهو الكثير الشائع في الاستعمال؛ والهداية فيها متنوعة فتارة هداية إلى الخير، وتارة هداية إلى الشر. والهادي فيها متنوع أيضاً، فقد يكون الله تعالى، أو أنبياؤه، أو ملائكته، أو غيرهم[3].

وتكاد الهداية في جميعها تتضمن معنى الإرشاد والدلالة إلى الغاية المطلوبة؛ لذا كانت معدّاة بـ (إلى) الدالة على انتهاء الغاية، بل هو أصل معانيها[4].

---

(١) هو محمد بن عبد الواحد السيواسي، إمام من علماء الحنفية (ت ٨٦١هـ). ينظر: الجواهر المضية (٨٦/٢).

(٢) ينظر: الكليات (٩٥٣).

(٣) ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: (٩٠٠ - ٩٠٥). ومن هداية الشر قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [الحج: ٤].

(٤) ينظر: الكتاب (٢٣١/٤)، والأصول (٤١١/١)، والجنى الداني (٣٧٣).

ثانياً: إنّ ما تعدى إليه (إلى) غير متحصل في الغالب، بل هو الغاية التي يسعى المهدي إلى تحصيلها؛ لذا كَثُرَ استعماله مع فعل الأمر والمستقبل والشرط، وكَثُرَ تعليقه بفعل المشيئة، وذلك أمارة الاستقبال كما هو معلوم.

أماما تعدى إليه (اللام) فكلّه مما تحصل أو ماثل ما تحصل.

فمن الأمر قوله تعالى: ﴿فَٱحۡكُم بَيۡنَنَا بِٱلۡحَقِّ وَلَا تُشۡطِطۡ وَٱهۡدِنَآ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلصِّرَٰطِ﴾ [ص: ٢٢]. ومن المستقبل قوله تعالى: ﴿قُلۡ هَلۡ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَهۡدِيٓ إِلَى ٱلۡحَقِّۚ﴾ [يونس: ٣٥]، ومع الشرط قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعۡتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدۡ هُدِيَ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ [آل عمران: ١٠١]، ومن تَعَلُّقه بفعل المشيئة قولُه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ [النور: ٤٦].

ثالثاً: إنّ ما تعدَّى إليه اللام هو ثمرة الغاية التي يرشد إليها حرف الغاية (إلى)، وهو كلّه مما يمكن أن يتحصل ويختص به.

ويؤيد ذلك أن المواضع التي عُدّيت فيه الهداية باللام في التنزيل هو ما صحّ أن يكون المهدي إليه غاية الهداية حقاً، كالإيمان، والتي هي أقوم، ونور الله، والحق[1].

من كل ذلك نخلص أن تعاقُبَ الحرفين لا يعني أنهما بمعنى واحد، بل لا بدّ من تلمُّس المعنى الأصلي للحرف الذي يُعَدَّى به الفعل، وإن خفي التناسب تلطفنا في الجمع بينهما، وهذا أولى من إهدار معنى الحرف الأصلي لمعنى غيره من الحروف.

(١) ينظر: دراسات في النحو (٧٤).

الخاتمة

يمكن أن نوجز أهم النتائج التي تناثرت في هذا البحث بالنقاط الآتية:

- الأفعال اللازمة والمتعدية بأنواعها قد تحتاج إلى معانٍ مكمّلة للمعنى الأصلي تقوم بأسماء أخرى ليست من باب المفعول به، يريد المتكلم أن يخبر بها لتكميل الحدث الأصلي للجملة، كابتداء الحدث وانتهائه، وظرفيّته واستعلائه، وملكه واختصاصه، ولصوقه ومجاوزته، وغيرها من المعاني الطارئة، وهذه المعاني لا تصل إليها الأفعال بنوعيها لازمها ومتعديها إلا بنوع خاص من الحروف التي اصطلح النحاة على تسميتها بحروف الجر.
- إن العلاقة المعنوية بين الجار والمجرور وعامله هي التي اصطلح النحاة على تسميتها بالتعلق، وهذا التعلق هو سرّ العلاقة بين العامل وحرف الجرّ، فبين الجانبين تأثير متبادل، فحرف الجرّ يفيد العامل في إيضاح معناه وتكملته من خلال تقييده له؛ إذ إن حرف الجر يحدد مكانه أو سببه أو ابتداءه أو انتهاءه، والعامل يفيد حرف الجر في بيان دلالته أيضاً؛ إذ إنه يربطه بما يحمله من معنى للحدث.
- إن التوسع في استعمال حرف الجرّ الواحد لمعانٍ كثيرة، يذهب بخصوصية الدلالة التي هي الأساس الذي بنيت عليه اللغات، فكما قيل: الاشتراك خلاف الأصل، والأصل في كل مفردات اللغة، ومنها الحروف، أن يكون لكلٍّ منها معنى خاص تنفرد به عن غيره.
- إن الأصل ألا تنوب حروف الجر بعضها عن بعض، بل إبقاؤها على أصل معناها ما أمكن، فإن لم يمكن ذلك ففي الاتساع وعدم التكلف مندوحة؛ لأن القول بالنيابة مطلقاً يودي بخصوصية الدلالة، ويفقد الأسلوب الفنيّ تميزه عن الأسلوب الدارج في اختيار مفرداته، وأنّ التكلّف في رد الشواهد وتأويلها يؤدّي إلى التعسف في التأويل والتخريج، ويُفقد اللغة سعتها التعبيرية في استعمال مفرداتها التي تتقارب وتتلابس معانيها.

مصادر البحث

١. **ارتشاف الضرب من لسان العرب**: أبو حيان النحوي، محمد بن يوسف (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، راجعه: د. رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة (ط١) (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).

٢. **الإرشاد إلى علم الإعراب**: شمس الدين الكيشي، محمد بن أحمد (ت: ٦٩٥هـ)، تحقيق: د. عبد الله علي الحسيني البركاتي، ود. محسن سالم العميري، جامعة أم القرى، مكة المكرمة (ط١) (١٤١٠هـ - ١٩٨٩م).

٣. **الأشباه والنظائر في النحو**: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: ٩١١هـ)، راجعه: د. فائز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت (ط٣) (١٩٩٦م).

٤. **الأصول في النحو**: ابن السراج، محمد بن سهل (ت: ٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت (ط٢) (١٩٨٧م).

٥. **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**: محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي (ت: ١٣٩٣هـ)، طبع بإشراف بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة (ط١) (١٤٢٦هـ).

٦. **ألفية ابن مالك**: محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي (ت: ٦٧٢هـ)، مكتبة النهضة، بغداد، بخط يحي سلوم العباسي.

٧. **أمالي ابن الشجري**: ابن الشجري، هبة الله بن علي (ت: ٥٤٢هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٨. **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، تحقيق ودراسة: د. جودة مبروك محمد مبروك، راجعه: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة (ط١) (٢٠٠٢م).

٩. **البحر المحيط**: لأبي حيان، دراسة وتحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان (ط١) (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).

١٠. **بدائع الفوائد**: ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: علي بن محمد العمران، إشراف بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة (ط١) (١٤٢٥هـ).

١١. **التحرير والتنوير**: محمد الطاهر بن عاشور (ت: ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس (١٩٨٤م).

١٢. **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، كنوز إشبيليا، الرياض (ط١) (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م).

١٣. **ترشيح العلل في شرح الجمل**: صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت: ٦١٧هـ)، إعداد عادل محسن سالم العميري، جامعة أم القرى، مكة المكرمة (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).

١٤. **التصريح بمضمون التوضيح**: خالد زين الدين بن عبد الله الأزهري (ت: ٩٠٥هـ)، تحقيق: د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، القاهرة (ط١) (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).

١٥. **تفسير أبي السعود** المسمى: **إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم**: أبو السعود محمد بن أحمد العمادي (ت: ٩٨٢هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

١٦. **تفسير الشعراوي**: محمد متولي الشعراوي (ت: ١٤١٩هـ)، راجع أصله وخرج أحاديثه د. أحمد عمر هاشم، مطابع أخبار اليوم، القاهرة (١٩٩١م).

١٧. **تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن**: أبو جعفر الطبري، محمد بن جرير (ت: ٣١٠هـ)، حققه محمود محمد شاكر، وخرَّج أحاديثه أحمد محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة (ط٢).

١٨. **تفسير الفخر الرازي «المشتهر بالتفسير الكبير، ومفاتيح الغيب»**: فخر الدين الرازي، محمد بن عمر (ت: ٦٠٤هـ)، دار الفكر، بيروت (ط١) (١٤٠١هـ - ١٩٨١م).

١٩. **تفسير المنار**: محمد رشيد بن علي رضا (ت: ١٣٥٤هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٩٠م).

٢٠. **تفسير النسفي**: عبد الله بن أحمد النسفي (ت: ٧١٠هـ)، تحقيق: مروان محمد الشعار، دار النفائس، بيروت (٢٠٠٥م).

٢١. **الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان**: القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت: ٦٧١هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت (ط١) (١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م).

٢٢. **الجامع الصحيح**: البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (ت: ٢٥٦هـ)، تشرف بخدمته محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (ط١) (١٤٢٢هـ).

٢٣. **الجنى الداني في حروف المعاني**: المرادي، حسن بن قاسم (ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق: د. طه محسن، الموصل (١٩٧٦م).

٢٤. **الجواهر المضية في طبقات الحنفية**: أبو محمد عبد القادر بن أبي الوفاء (ت: ٧٧٥هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند (ط١) (١٣٣٢هـ).

٢٥. **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل**: الخضري، محمد بن مصطفى (ت: ١٢٨٧هـ)، دار الفكر، بيروت (ط١) (١٩٩٨م).

٢٦. **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**: محمد بن علي الصبان (ت: ١٢٠٦هـ)، دار الفكر، بيروت (ط١) (١٤١٩هـ- ١٩٩٩م).

٢٧. **حاشية الشيخ زاده على تفسير القاضي البيضاوي**: شيخ زاده: محمد بن مصلح الدين مصطفى القوجي (ت: ٩٥١هـ)، مكتبة الحقيقة، تركيا (١٤١١هـ- ١٩٩١م).

٢٨. **الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر ابن مجاهد الفارسيّ**: أبو علي الحسن بن عبد الغفار (ت: ٣٧٧هـ)، حققه: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدّقّاق، دار المأمون للتراث، دمشق (ط١) (١٤١٣هـ- ١٩٩٣م).

٢٩. **الحدود النحوية**: الأبّذي المصري (ت: ٨٦٠هـ)، تحقيق: د. خالد فهمي، مكتبة الآداب، القاهرة (ط١) (١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م).

٣٠. **حروف الجر وأثرها في الدلالات**: محمد طيب فانكا الناغوي، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا (ط١) (٢٠٠٢م).

٣١. **الخصائص**: ابن جني: عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت (د. ت).

٣٢. **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**: السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (ت: ٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق (ط١) (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).

٣٣. **دراسات في النحو**: صلاح الدين الزعبلاوي.

٣٤. **ديوان علقمة الفحل (بشرح الأعلم الشنتمري)**: حققه: لطفي الصقال، ودرية الخطيب، حلب (١٩٦٩م).

٣٥. **رصف المباني في شرح حروف المعاني**: أحمد بن عبد النور المالقي (ت: ٧٠٢هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٣٦. **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**: أبو الفضل شهاب الدين محمود الآلوسي البغدادي (ت: ١٢٧٠هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٣٧. **سر صناعة الإعراب**: أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق (ط٢) (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).

٣٨. **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن القرشي (ت: ٧٦٩هـ)، تعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة التراث، القاهرة (ط٢٠) (١٩٨٠م).

٣٩. **شرح التسهيل لابن مالك**: جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الأندلسي (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة (ط١) (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).

٤٠. **شرح حدود الأبّذي**: ابن قاسم المالكي (ت: ٩٢٠هـ)، تحقيق: د. خالد فهمي، مكتبة الآداب، القاهرة (ط١) (١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م).

٤١. **شرح الحدود النحوية**: جمال الدين بن عبد الله الفاكهي (ت: ٩٧٢هـ)، تحقيق: د. صالح بن حسين العائد، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٤٢. **شرح الرضي على كافية ابن الحاجب**: رضي الدين الأستراباذي، محمد بن الحسن (ت: ٦٨٦هـ)، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة (ط١) (١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م).

٤٣. **شرح المفصل**: ابن يعيش، يعيش بن علي (ت: ٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت (د.ت).

٤٤. **الفريد في إعراب القرآن المجيد**: المنتجب الهمداني، حسين بن أبي العز (ت: ٦٤٣هـ)، تحقيق: د. فهمي حسن النمر، ود. فؤاد علي مخيمر، دار الثقافة، الدوحة (ط١) (١٤١١هـ- ١٩٩١م).

٤٥. **الكتاب**: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت: ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت.

٤٦. **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**: الزمخشري، محمود بن عمر (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض (ط١) (١٤١٨هـ- ١٩٩٨م).

٤٧. **الكليات**: الكفوي:أيوب بن موسى (ت: ١٠٩٤هـ)، أعده للطبع: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت (ط٢) (١٤١٩هـ- ١٩٩٨م).

٤٨. **اللباب في علوم الكتاب**: ابن عادل الدمشقي، أبو حفص عمر بن علي (ت بعد: ٨٨٠هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان (ط١) (١٤١٩هـ- ١٩٩٨م).

٤٩. **مجاز القرآن**: صنعة أبي عبيدة معمر بن المثنى التميمي (ت: ٢١٠هـ)، عارضه بأصوله د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٥٠. **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**: ابن عطية الأندلسي، أبو محمد عبد الحق ابن عطية (ت: ٥٤١هـ)، تحقيق: الرحالة الفاروق، وعبد الله بن إبراهيم الأنصاري،

والسيد عبد العال السيد إبراهيم، ومحمد الشافعي الصادق العناني، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر (ط٢) (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م).

٥١. **معاني القرآن**: الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت: ٢١٥هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة (ط١) (١٤١١هـ - ١٩٩٠م).

٥٢. **معاني القرآن**: الفراء، يحيى بن زياد (ت: ٢٠٧هـ)، تحقيق: الأول: نجاتي والنجار، والثاني: النجار، والثالث: شلبي، عالم الكتب، بيروت (ط٣) (١٩٨٣م).

٥٣. **معاني القرآن الكريم**: أبو جعفر النحاس، أحمد بن محمد (ت: ٣٣٨هـ)، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة (ط١) (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).

٥٤. **معاني النحو**: فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، عمان (ط٣) (١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م).

٥٥. **معجم مفردات ألفاظ القرآن**: الراغب الأصفهاني، حسين بن محمد (ت: ٥٠٢هـ)، تحقيق: نديم مرعشلي، دار الكاتب العربي (١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م).

٥٦. **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**: وضعه محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة (ط٢) (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).

٥٧. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**: ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا (١٩٨٧م).

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
ملخص البحث	٥٩
المقدمة	٦٠
موضوع البحث	٦١
الدراسات السابقة	٦١
مشكلة البحث	٦١
حدود البحث	٦٢
أهداف البحث	٦٢
منهج البحث	٦٢
خطة البحث	٦٢
المبحث الأول: التَّعدية وحروف الجر	٦٣
التعدي واللزوم في الأفعال	٦٣
الدلالة اللغوية لحروف الجر	٦٤
الوظيفة النحوية لحروف الجر	٦٦
المبحث الثاني: الأفعال القرآنية وصلاتها الحرفيّة	٦٩
هل ينوب بعض حروف الجر عن بعض؟	٦٩
الأفعال القرآنية المختارة	٧٢
الخاتمة	٨٧
مصادر البحث	٨٨